Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

10 Avril 2012
10 أبريل 2012

رسالة الأمة

دعوة إلى اعتماد مقاربة القرب في مجال تعزيز حقوق الإنسان

نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء - سطات،يوم الأحد بالمحمدية، لقاء حول «دور المنتديات الجهوية لحقوق الإنسان في السياق العربي الحالي».

ودعا المتدخلون في هذا اللقاء إلى اعتماد مقاربة القرب في استراتيجية تعزيز حقوق الإنسان، التي يجب أن تعكس تطلعات المواطنين والواقع المحلي وخصوصيات كل منطقة.

وخلال هذا اللقاء، الذي تم تنظيمه بشراكة مع جمعية «شبكة الفضاء الحر للمواطنة والتكوين والتنمية» بالمحمدية، تم التركيز على ضرورة إشراك المواطنين في إعداد أي استراتيجية لحماية الحقوق الاقتصادية والسياسية والثقافية للسكان، وكذا جعل حقوق الإنسان رافعة للتنمية البشرية وليس مفهوما مجردا.

وفي هذا الصدد، أشار الناشط التونسي عبد الباسط بن حسان، رئيس مجلس إدارة المعهد العربي لحقوق الإنسان، إلى أن تعزيز حقوق الإنسان ليس حكرا على النخب السياسية والفكرية ولكن يجب أن يخرج من دائرة الصالونات ليكون أقرب إلى مطالب السكان،واعتبر، في هذا الصدد، أن وضع استراتيجية لتعزيز حقوق الإنسان لا ينبغي أن يتم باتباع إنجازات وتجارب الغرب ولكن يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المحلية وواقع كل بلد عربي اعتمادا على القيم الكونية.وبالنسبة للناشط التونسي، فمن هنا تنبع ضرورة اعتماد مقاربة تشاركية، أقرب إلى واقع المجتمع، وكذا أهمية مد منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان بجميع الوسائل اللازمة لتعزيز ومواصلة عملها سواء على المستوى التنظيمي أو على مستوى التكوين.ودعا الناشطين في حقوق الإنسان إلى الانخراط في التحولات التي تمر بها حاليا الدول العربية بالانخراط في إصلاح القوانين والمؤسسات، وكذا من خلال توفير بدائل قانونية وتشريعية قائمة على أساس قواعد واتفاقيات دولية بخصوص سجلات حقوق الإنسان.

ومن جهته، دعا الناشط المصري مصطفى يسري وهو أيضا من المعهد العربي لحقوق الإنسان، إلى إصلاح العلاقات بين المواطنين والسلطة، من خلال علاقات سلمية تقوم على مشاركة حقيقية للمواطنين في تحديد ووضع السياسات العامة.

كما حث منظمات حقوق الإنسان على تعزيز ثقافة حقيقية لحقوق الإنسان التي توجه جوهرها وأسسها في احتياجات ومطالب السكان وتشجيعهم على فهم أفضل لخطاب الشباب.

وبعد أن دعا إلى تجاوز منطق المواجهة الإيديولوجية، طالب بوضع استراتيجية عمل قطاعية تعالج كافة القضايا كل على حدة، وليس مقاربة شاملة والتي قد تفضل مجالا للإصلاح عن الآخر.

وفي سياق آخر، استعرض أحمد بردوحي، فاعل جمعوي وعضو في اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء-سطات، نتائج أبحاثه حول «وضعية السكان المهمشين في المحمدية..حالة الطلبة الأفارقة».

يذكر أن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء-سطات، التي تترأسها السيدة سميشة رياحة، تتالف من 30 عضوا من مختلف المشارب والحساسيات، بالإضافة إلى الممثل الجهوي لمؤسسة الوسيط.

Revue de Presse du Conseil National

Annahar Al Maghribia
النهار المغربية
يومية مستقلة

تعاون بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمعهد العربي لحقوق الإنسان

أبرم المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمعهد العربي لحقوق الإنسان (يوجد مقره بتونس)، أول أمس السبت بالرباط، اتفاقية شراكة تروم، بالأساس، توسيع وتطوير علاقات التعاون المشترك القائم بين المؤسستين، والإسهام في نشر ثقافة حقوق الإنسان والتربية عليها في المنطقة العربية.

وأوضح بلاغ للمجلس، أمس الاثنين، أن هذه الاتفاقية، التي وقع عليها ان إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وعبد الباسط بن حسن رئيس المجلس الإداري للمعهد العربي لحقوق الإنسان، خلال حفل اختتام الورشة الإقليمية التي نظمها الطرفان حول "دور التربية على حقوق الإنسان في السياق العربي الراهن"، تندرج أيضا في سياق العمل على "تحقيق أهداف مشتركة على أسس ثابتة وطويلة الأجل" ذات الصلة بموضوع حقوق الإنسان.

وبموجب هذا الاتفاقية، يتعاون الطرفان في إنجاز مشاريع وتنظيم دورات تدريبية مشتركة وإعداد دراسات وبحوث لتعزيز الوعي بحقوق الإنسان والمواطنة والتربية عليها في كلا البلدين وبأي بلد عربي آخر، ويتبادلان، لأجل ذلك، المواد التدريبية والأدلة المنهجية للبرامج والدورات التي ينظمها كل منهما.

Revue

Annahar Al Maghribia
النهار المغربية
يومية مستقلة

الدعوة إلى إشراك المواطنين في حماية الحقوق الاقتصادية

نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء – سطات، أول أمس الأحد بالمحمدية، لقاء حول "دور المنتديات الجهوية لحقوق الإنسان في السياق العربي الحالي"، ودعا المتدخلون في هذا اللقاء إلى اعتماد مقاربة القرب في استراتيجية تعزيز حقوق الإنسان، التي يجب أن تعكس تطلعات المواطنين والواقع المحلي وخصوصيات كل منطقة.

وخلال هذا اللقاء، الذي تم تنظيمه بشراكة مع جمعية "شبكة الفضاء الحر للمواطنة والتكوين والتنمية" بالمحمدية، تم التركيز على ضرورة إشراك المواطنين في إعداد أي استراتيجية لحماية الحقوق الاقتصادية والسياسية والثقافية للسكان، وكذا جعل حقوق الإنسان رافعة للتنمية البشرية وليس مفهوما مجردا.

وفي هذا الصدد، أشار الناشط التونسي عبد الباسط بن حسان، رئيس مجلس إدارة المعهد العربي لحقوق الإنسان، إلى أن تعزيز حقوق الإنسان ليس حكرا على النخب السياسية والفكرية ولكن يجب أن يخرج من دائرة الصالونات ليكون أقرب إلى مطالب السكان.

واعتبر، في هذا الصدد، أن وضع استراتيجية لتعزيز حقوق الإنسان لا ينبغي أن يتم باتباع إنجازات وتجارب الغرب ولكن يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المحلية وواقع كل بلد عربي اعتمادا على القيم الكونية.

وبالنسبة للناشط التونسي، فمن هنا تنبع ضرورة اعتماد مقاربة تشاركية، أقرب إلى واقع المجتمع، وكذا أهمية مد منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان بجميع الوسائل اللازمة لتعزيز ومؤاصلة عملها سواء على المستوى التنظيمي أو على مستوى التكوين.

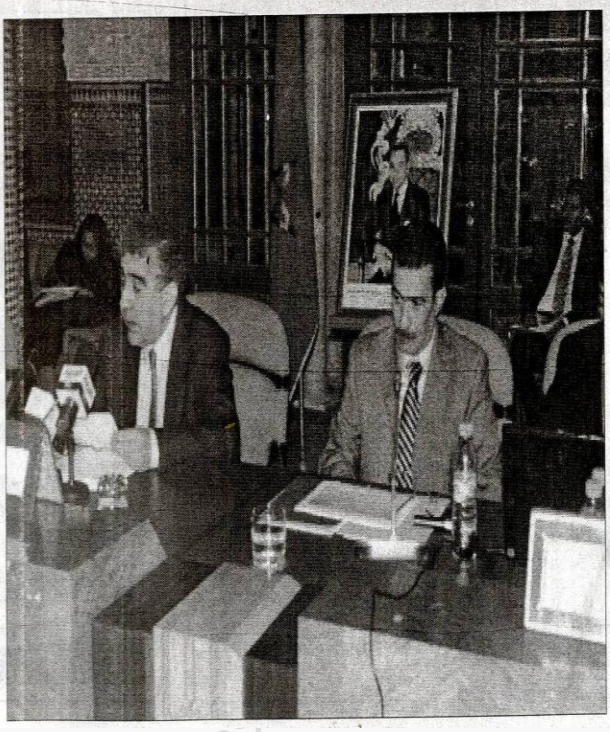

ودعا الناشطين في حقوق الإنسان إلى الانخراط في التحولات التي تمر بها حاليا الدول العربية بالانخراط في إصلاح القوانين والمؤسسات، وكذا من خلال توفير بدائل قانونية وتشريعية قائمة على أساس قواعد واتفاقيات دولية بخصوص سجلات حقوق الإنسان.

ومن جهته، دعا الناشط المصري مصطفى يسري وهو أيضا من المعهد العربي لحقوق الإنسان، إلى إصلاح العلاقات بين المواطنين والسلطة، من خلال علاقات سلمية تقوم على مشاركة حقيقية للمواطنين في تحديد ووضع السياسات العامة.

كما حث منظمات حقوق الإنسان، على تعزيز ثقافة حقيقية لحقوق الإنسان التي توجه جوهرها وأسسها في احتياجات ومطالب السكان وتشجيعهم على فهم أفضل لخطاب الشباب، وبعد أن دعا إلى تجاوز منطق المواجهة الإيديولوجية، طالب بوضع استراتيجية عمل قطاعية تعالج كافة القضايا كل على حدة، وليس مقاربة شاملة والتي قد تفضل مجالا للإصلاح عن الآخر.

وفي سياق آخر، استعرض أحمد بردوحي، فاعل جمعوي وعضو في اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء– سطات، نتائج أبحاثه حول "وضعية السكان المهمشين في المحمدية، حالة الطلبة الأفارقة".

"يذكر، أن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء– سطات، التي يترأسها سميشة رياحة، تتألف من 30 عضوا من مختلف المشارب والحساسيات، بالإضافة إلى الممثل الجهوي لمؤسسة الوسيط.

Revue de Presse du Cons

AL BAYANE

Promotion des droits de l'homme

Plaidoyer pour une approche de proximité

La commission régionale des droits de l'Homme Casablanca-Settat a organisé dimanche à Mohammedia un débat sur "Le rôle des forums régionaux de droits de l'homme dans le contexte arabe actuel".

Les intervenants à ce débat ont plaidé pour l'adoption d'une démarche de proximité dans la stratégie de promotion des droits de l'homme, laquelle stratégie doit refléter les aspirations des citoyens et les réalités locales et spécifiques de chaque région. Lors de cette rencontre débat, organisée en partenariat avec l'association "Réseau Espace Libre de la citoyenneté, la formation et du développement", l'accent a été mis sur la nécessité d'associer les citoyens à l'élaboration de toute stratégie de préservation des droits économiques, politiques et culturels des populations, et ce, pour faire des droits de l'homme un levier de développement humain et non pas un concept abstrait. C'est en l'espèce l'avis du militant tunisien Abdelbasset Ben Hassan, Président du conseil d'administration de l'Institut Arabe des Droits de l'Homme (IADH), qui estime que la promotion des droits de l'homme n'est pas l'apanage des élites politiques et intellectuelles mais doit sortir des salons feutrés pour être au plus près des revendications des populations. Il considère, à ce propos, que l'élaboration d'une stratégie de promotion des droits de l'homme ne doit pas se faire en suivant à la lettre les réalisations et les expériences en occident mais plutôt en tenant compte des spécificités locales et des réalités de chaque pays arabe tout en s'inspirant des valeurs universelles. D'où, pour lui, la nécessité d'adopter une approche participative proche des réalités de la société et de doter les organisations de défense des droits de l'homme de tous les moyens nécessaires au renforcement et à la pérennité de leur action tant sur le plan organisationnel que celui de la formation. Et d'appeler les militants des droits de l'homme à s'inscrire en phase avec les mutations qui traversent actuellement les pays arabes en participant à la réforme des lois et des institutions et aussi en proposant des alternatives juridiques et législatives fondées sur les fondamentaux et les conventions internationales sur le registre des droits de l'homme. Revenant inéluctablement sur les acquis de la révolution tunisienne, il a tenu à faire remarquer que cette révolution a non seulement fait tomber l'absolutisme dans sa conception matérielle mais aussi dans son entendement moral qui excluaient les valeurs universelles de droits de l'homme. Tout en soulignant que cette révolution a permis aux tunisiens de croire à nouveau aux droits de l'homme et de démontrer que l'absolutisme n'est pas une fatalité, il a fait savoir que les militants tunisiens de droits de l'homme se sont bien engagés au lendemain de la révolution à refonder et réformer l'arsenal juridique et législatif et ce, en se basant sur les fondamentaux de la transparence, l'équité, l'indépendance de la justice et aussi en veillant à réduire les marges qui séparaient auparavant les droits politiques et civiques de ceux à caractère économique, social et culturel. De même, son collègue à l'Institut Arabe des Droits de l'Homme, le militant égyptien Mustapha Yousri, a appelé pour une refondation des rapports entre les citoyens et le pouvoir, plaidant pour des relations apaisées fondées sur une participation réelle des citoyens dans la définition et l'élaboration des politiques publiques. Il a aussi appelé les organisations de droits de l'homme à promouvoir une véritable culture des droits de l'homme qui puise son essence et ses fondements dans les besoins et les revendications des populations, les incitant à mieux comprendre le message de la jeunesse. Tout en appelant à dépasser la logique de confrontation idéologique, il a préconisé l'adoption d'une stratégie de travail sectorielle traitant une à une les problématiques et non pas une approche globale qui risque de privilégier un champ de réforme sur l'autre. Sur tout un autre registre, Ahmed Berdouhi, acteur associatif membre de la commission régionale des droits de l'Homme Casablanca-Settat, a livré les conclusions de son enquête sur "la situation des populations précarisées à Mohammedia : le cas des étudiants africains". Présidée par Mme Soumicha Riyaha, la commission régionale des droits de l'Homme Casablanca-Settat est composée de 30 membres de différentes appartenances et sensibilités auxquels s'ajoute un représentant régional de l'institution du médiateur.

Revue de Presse de l'Homme

بيان اليوم

لقاء حول «دور المنتديات الجهوية لحقوق الإنسان في السياق العربي الحالي»

المشاركون يدعون إلى اعتماد مقاربة القرب في مجال تعزيز حقوق الإنسان

نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء – سطات، أول أمس الأحد بالمحمدية، لقاء حول «دور المنتديات الجهوية لحقوق الإنسان في السياق العربي الحالي». ودعا المتدخلون في هذا اللقاء إلى اعتماد مقاربة القرب في استراتيجية تعزيز حقوق الإنسان، التي يجب أن تعكس تطلعات المواطنين والواقع المحلي وخصوصيات كل منطقة.

وخلال هذا اللقاء، الذي تم تنظيمه بشراكة مع جمعية «شبكة الفضاء الحر للمواطنة والتكوين والتنمية» بالمحمدية، تم التركيز على ضرورة إشراك المواطنين في إعداد أي استراتيجية لحماية الحقوق الاقتصادية والسياسية والثقافية للسكان، وكذا جعل حقوق الإنسان رافعة للتنمية البشرية وليس مفهوما مجردا.

وفي هذا الصدد، أشار الناشط التونسي عبد الباسط بن حسان، رئيس مجلس إدارة المعهد العربي لحقوق الإنسان، إلى أن تعزيز حقوق الإنسان ليس حكرا على النخب السياسية والفكرية ولكن يجب أن يخرج من دائرة الصالونات ليكون أقرب إلى مطالب السكان.

واعتبر، في هذا الصدد، أن وضع استراتيجية لتعزيز حقوق الإنسان لا ينبغي أن يتم باتباع إنجازات وتجارب الغرب ولكن يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المحلية وواقع كل بلد عربي اعتمادا على القيم الكونية.

وبالنسبة للناشط التونسي، فمن هنا تنبع ضرورة اعتماد مقاربة تشاركية، أقرب إلى واقع المجتمع، وكذا أهمية دور منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان بجميع الوسائل اللازمة لتعزيز ومواصلة عملها سواء على المستوى التنظيمي أو على مستوى التكوين.

ودعا الناشطين في حقوق الإنسان إلى الانخراط في التحولات التي تمر بها حاليا الدول العربية بالانخراط في إصلاح القوانين والمؤسسات، وكذا من خلال توفير بدائل قانونية وتشريعية قائمة على أساس قواعد واتفاقيات دولية بخصوص سجلات حقوق الإنسان.

ومن جهته، دعا الناشط المصري مصطفى يسري وهو أيضا من المعهد العربي لحقوق الإنسان، إلى إصلاح العلاقات بين المواطنين والسلطة، من خلال علاقات سلمية تقوم على مشاركة حقيقية للمواطنين في تحديد ووضع السياسات العامة.

كما حث منظمات حقوق الإنسان على تعزيز ثقافة حقيقية لحقوق الإنسان التي توجه جوهرها وأسسها في احتياجات ومطالب السكان وتشجيعهم على فهم أفضل لخطاب الشباب.

وبعد أن دعا إلى تجاوز منطق المواجهة الإيديولوجية، طالب بوضع استراتيجية عمل قطاعية تعالج كافة القضايا كل على حدة، وليس مقاربة شاملة والتي قد تفضل مجالا للإصلاح عن الآخر.

وفي سياق آخر، استعرض أحمد بردوحي، فاعل جمعوي وعضو في اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء- سطات، نتائج أبحاثه حول «وضعية السكان المهمشين في المحمدية.. حالة الطلبة الأفارقة».

يذكر أن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء- سطات، التي تترأسها سميشة رياحة، تتألف من 30 عضوا من مختلف المشارب والحساسيات، بالإضافة إلى الممثل الجهوي لمؤسسة الوسيط.

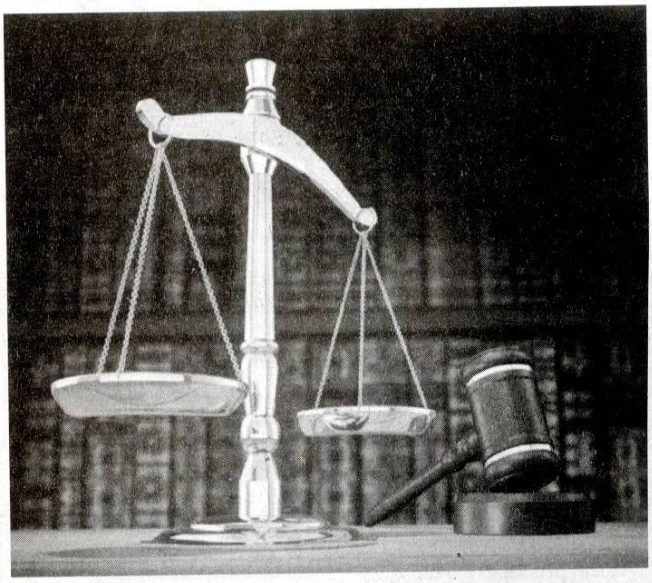

الشروق

اتفاق بين مجلس حقوق الإنسان والمعهد العربي لحقوق الإنسان

■ الشروق

أبرم المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمعهد العربي لحقوق الإنسان (يوجد مقره بتونس)، يوم السبت الماضي بالرباط، اتفاقية شراكة تروم، بالأساس، توسيع وتطوير علاقات التعاون المشترك القائم بين المؤسستين، والإسهام في نشر ثقافة حقوق الإنسان والتربية عليها في المنطقة العربية.

وأوضح بلاغ للمجلس، توصلت وكالة المغرب العربي للأنباء بنسخة منه أمس الاثنين، أن هذه الاتفاقية، التي وقع عليها السيدان إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وعبد الباسط بن حسن رئيس المجلس الإداري للمعهد العربي لحقوق الإنسان، خلال حفل اختتام الورشة الإقليمية التي نظمها الطرفان حول «دور التربية على حقوق الإنسان في السياق العربي الراهن»، تندرج أيضا في سياق العمل على «تحقيق أهداف مشتركة على أسس ثابتة وطويلة الأجل» ذات الصلة بموضوع حقوق الإنسان.

وبموجب هذه الاتفاقية، يتعاون الطرفان في إنجاز مشاريع وتنظيم دورات تدريبية مشتركة وإعداد دراسات وبحوث لتعزيز الوعي بحقوق الإنسان والمواطنة والتربية عليها في كلا البلدين وبأي بلد عربي آخر، ويتبادلان، لأجل ذلك، المواد التدريبية والأدلة المنهجية للبرامج والدورات التي ينظمها كل منهما.

كما يتعهد الطرفان بتحديد وتنفيذ البرامج والأنشطة الخاصة بالموضوعات المتعلقة بحقوق الإنسان الكفيلة بالنهوض بالتربية على حقوق الإنسان والديمقراطية بالمنطقة العربية والتعاون في البحث عن تمويلها.

و لأجرأة مضامين هذه الاتفاقية، اتفق الطرفان على تشكيل لجنة مشتركة، تجتمع مرتين في السنة، ويشرف عليها كل من رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ورئيس المعهد العربي لحقوق الإنسان، وذلك لتتولى متابعة مقتضيات هذه الاتفاقية بما تتطلبه من إعداد للجوانب التنظيمية والمالية للمهمات والبرامج والأنشطة المشتركة. ■

يتعهد الطرفان بتحديد وتنفيذ البرامج والأنشطة الخاصة بالموضوعات المتعلقة بحقوق الإنسان الكفيلة بالنهوض بالتربية على حقوق الإنسان والديمقراطية بالمنطقة العربية والتعاون في البحث عن تمويلها.

Revue de Presse Homme

الخبر

إشراك المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمنظومة الجماعاتية والمجتمع المدني لمواجهة السيدا

80 مليار سنتيم لمحاربة السيدا في المغرب

الرباط - دلتا العطاونة

أكدت مصادر عليمة لـ«الخبر» أن الميزانية المخصصة لمحاربة السيدا في المغرب على مدى الخمس سنوات المقبلة، تقدر بـ 80 مليار سنتيم، تساهم فيها الدولة بنسبة 46 في المائة، والصندوق العالمي بنسبة 41 في المائة، ويصل دعم الأمم المتحدة ووكالات التعاون الثنائي وكذا مصادر أخرى وطنية نسبة 13 في المائة.

ووفق المصادر ذاتها، فقد تم تخصيص هذه الميزانية الضخمة من أجل إنشاء 30 مركزا جديدا للفحص الطوعي السري المجاني، تابعا لمنظمات المجتمع المدني، وإدراج الفحص الطوعي السري المجاني ضمن خدمات 358 مركزا صحيا و55 مركزا لفحص وعلاج داء السل والأمراض التنفسية، وذلك حتى يتسنى فحص مليوني شخص في 2016.

وأضافت المصادر أنه سيتم توسيع برامج الوقاية لتغطية 60 في المائة على الأقل من الأشخاص الأكثر عرضة للإصابة بفيروس نقص المناعة البشري السيدا، بما في ذلك برامج خفض مخاطر استعمال المخدرات عن طريق الحقن، وبرامج الوقاية لفائدة الشباب والنساء في وضعية هشة وبرنامج التسويق الاجتماعي للعازل الطبي.

كما سيتم توسيع التغطية في مجال العلاج بمضادات الفيروس القهري والدعم النفسي والاجتماعي للوصول الى استفادة 80 في المائة من الأشخاص مستحقي العلاج في نهاية 2016.

إلى ذلك تهدف الدولة الى تعزيز الشراكة مع القطاع الديني والقطاع الخاص وأوساط الشغل، من خلال إنجاز أجراة استراتيجية في موضوع حقوق الإنسان ومكافحة الوصم والتمييز مع إشراك المجلس الوطني لحقوق الإنسان وتعزيز المنظومة الجماعاتية والشراكة مع المجتمع المدني وتعزيز التدبير والتتبع والتقييم وإنجاز الدراسات والأبحاث.

وفي نفسه السياق، تضيف المصادر أن الأولوية ستكون للأشخاص المتعايشين مع الفيروس والفئات الأكثر عرضة لمخاطر الإصابة، وسيتم احترام حقوق الإنسان والنوع والإنصاف في مجال الولوج الى الخدمات والتوافق والتنسيق بين مختلف الفاعلين من أجل استجابة متعددة القطاعات وفعالة، واستجابة محلية مبنية على التنسيق واللامركزية تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الجهوية واعتماد مقاربة للتخطيط ممركزة حول النتائج وإدماج خدمات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشري، ضمن البرامج الأخرى التي تسعى لتحقيق باقي الأهداف الإنمائية للألفية وفعالية ونجاعة الاستجابة الوطنية واستدامة الاستجابة الوطنية.

إلى ذلك تمر مراحل هذا المخطط عبر وضع لجنة قيادية متعددة القطاعات ومتعددة الاختصاصات وتحليل الوضعية وإنجاز عدة دراسات وبائية وسلوكية وتقييم المخطط السابق 2007-2011 على صعيد التطور المحرز والعوائق المتعلقة بالاستجابة الوطنية، وورشات جهوية لتحليل الوضعية والاستجابة من طرف الشركاء المحليين وورشة وطنية للتوافق في شهر يونيو 2011 بمشاركة كافة الشركاء، ومجموعة عمل لإنهاء صياغة مصفوفة النتائج وتحرير وثيقة المخطط من طرف لجنة مصغرة.

ويتوقع المغرب، من خلال المخطط وبعد خمس سنوات من الآن، انخفاض الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشري بنسبة 50 في المائة سنة 2016 ، وانخفاض نسبة وفيات الأشخاص المتعايشين مع الفيروس بنسبة 60 في المائة في 2016 ، وتحقيق حكامة مثلى وتدبير فعال للاستجابة الوطنية وتوسيعها على المستويين المركزي واللامركزي.

أرشيف

Revue de Presse

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

اتفاقية شراكة حول التربية على حقوق الإنسان

وقع كل من إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان وعبد الباسط بن حسن، رئيس المجلس الإداري للمعهد العربي لحقوق الإنسان، اتفاقية شراكة يوم السبت 7 أبريل 2012 بفندق غولدن توليب فرح بالرباط، وذلك خلال حفل اختتام الورشة الإقليمية التي ينظمها الطرفان حول «دور التربية على حقوق الإنسان في السياق العربي الراهن».

Revue de Presse

"احتجاز وتصفيد" سجينات في غابة لمنعهن من لقاء الملك والقضية تصل إلى الديوان الملكي

في سابقة، أقدمت إدارة السجن المدني في خريبكة، على إخراج أربع معتقلات من السجن وتفصيدهن والتوجه بهن على متن سيارة خاصة بالسجن إلى غابة مجاورة، حتى لا يتمكن من التحدث إلى الملك محمد السادس خلال الزيارة التي قام بها لسجن خريبكة .

وتفيد مراسلات تقدمت بها ابنة إحدى هؤلاء السجينات، عن طريق محام، إلى وكيل الملك بخريبكة، والكتابة الخاصة للملك، ووزارة العدل والحريات، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، بأن والدتها (م. أ) هاتفتها، يوم 23مارس الماضي، وكشفت لها أنه بتاريخ 22 مارس، الذي صادف زيارة الملك إلى السجن، "تم إبلاغها بأن لديها زيارة للمستشفى، وبعدما رفضت الذهاب نقلوها بالقوة، هي وثلاث سجينات أخريات بواسطة سيارة السجن، إلى غابة بالمدينة، وظلت طيلة اليوم جالسة بالسيارة دون حراك ومكبلة اليدين .

تفاصيل أخرى في عدد "المساء" ليومه الثلاثاء (10 أبريل 2012)

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'homme

4èmes Journées du patrimoine : la préservation du patrimoine culturel, au cœur des priorités.

A l'occasion de la 4ème édition des Journées du patrimoine de Casablanca organisées par l'association « Casa mémoire », une conférence a réuni les différents partenaires culturels autour « des enjeux du patrimoine et de la mémoire au Maroc ». Le ministre de la Culture a rappelé que la préservation du patrimoine culturel du Maroc était au cœur des priorités de l'Etat. Il a appelé à l'implication de l'ensemble des partenaires culturels publics et privés ainsi que des collectivités locales.

La préservation du patrimoine du Royaume et son héritage historique exige la mobilisation de ressources financières et des efforts des acteurs des secteurs public et privé, a souligné, vendredi soir à Casablanca le ministre de la Culture, Mohamed Amine Sbihi.

Une mobilisation nécessaire de tous les acteurs publics et privés.

Cette préservation appelle à l'élaboration d'un plan stratégique et la mobilisation de toutes les collectivités territoriales pour placer l'approche culturelle en général et celle du patrimoine en particulier au cœur de tous les plans afin de parvenir à un développement aussi économique que social, a-t-il relevé, lors d'une conférence sur « *dialogue autour des enjeux du patrimoine et de la mémoire au Maroc* » organisée par l'association « *Casa mémoire* » à l'occasion de l'inauguration de la 4ème édition des journées du patrimoine de Casablanca. La négligence de cet héritage, qui constitue la richesse du pays, est une perte de l'identité de la nation, a-t-il souligné, ajoutant que la protection de l'identité et du patrimoine est la responsabilité de l'Etat et de tous les partenaires concernés, les collectivités locales ainsi que les élus. La question du patrimoine est parmi les priorités du ministère de tutelle, a-t-il dit, exposant les efforts fournis dans ce domaine et les mesures prises en vue de préserver le patrimoine historique matériel et immatériel du Maroc.

Pour sa part, Driss El Yazami, président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), a insisté sur l'importance d'assurer la continuité de tous les projets programmés pour la préservation du patrimoine et leur intégration dans les programmes du développement durable, ajoutant qu'un partenariat public-privé est fondamental pour le financement de ces projets. La préservation du patrimoine et sa transformation en une mémoire vivante exigent un effort scientifique qui doit être interprété entre autres par la création de centres de recherches et d'études historiques, a-t-il fait savoir. M. El Yazami a, par ailleurs, mis en avant le rôle de l'Instance équité et réconciliation (OER) quant à l'authentification des périodes critiques de l'histoire contemporaine du Maroc et a recommandé, par la suite, la création de musées régionaux, l'encouragement de la recherche historique, la transformation des lieux de détention en des espaces pour la préservation de la mémoire collective, l'organisation de l'archive public entant que patrimoine national ainsi que la recherche de moyens novateurs pour préserver le patrimoine oral surtout que le Maroc ne dispose pas encore d'un endroit à recueillir des enregistrements du patrimoine musical.

Cette rencontre a été la première d'un cycle de conférences organisées dans le cadre de cette 4ème édition, qui se poursuit jusqu'au 8 courant, à l'occasion de la journée internationale des monuments et des sites historiques de l'UNESCO. Au programme de ces journées du

Revue de presse du Conseil National des droits de l'Homme

patrimoine de Casablanca, organisées en collaboration avec le ministère de la Culture, la ville de Casablanca, le conseil régional du tourisme et de l'Institut français de Casablanca, figurent des visites guidées des sites, des animations culturelles et artistiques dans des lieux chargés d'histoire et des conférences notamment sur les thèmes « *dialogue autour des enjeux du patrimoine et de la mémoire au Maroc* », « *Tramway et rénovation urbaine* », et « *la construction du patrimoine architectural contemporain* ».

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme